

تفسير أبي السعود

سورة المائدة آية 32 ما كنت عليه وكيلا قال بل قتله ولذلك اسود جسدك ومكث ادم بعده مائة سنة لا يضحك وقيل لما قتل قابيل هرب الى عدن من ارض اليمن فاتاه ابليس فقال له انما اكلت النار قربان ها بليل لانه كان يخدمها ويعبدتها فان عبدتها ايضا حصل مقصودك فبني بيته نار فعبدتها وهو اول من عبد النار من اجل ذلك شروع فيما هو المقصود من تلاوة النبا من بيان بعض اخر من جنایاتبني اسرائيل ومعاصيهم وذلك اشارة الى عظم شأن القتل وافراط قبحة المفهومين مما ذكر في تصاعيف القصة من استعظام هابيل له وكمال اجتنابه عن مباشرته وان كان ذلك بطريق الدفع عن نفسه واستسلامه لان يقتل خوفا من عقابه وبين استتباعه لتحمل القاتل لاثم المقتول ولكن قابيل بمباشرته من جملة الخاسرين دينهم ودنياهم ومن ندامته على فعله مع ما فيه من العتو وشدة الشكيمة وقساوة القلب والاجل في الاصل مصدر اجل شرا اذا جناه استعمل في تعليل الجنایات كما في قولهم من جراك فعلته أي من ان جرته وجنتيه ثم اتسع فيه واستعمل في كل تعليل وقرأ من اجل بكسر الهمزة وهي لغة فيه وقرأ من اجل بحذف الهمزة والقاء فتحها على النون ومن لا ابتداء الغایة متعلقة بقوله تعالى كتبنا علىبني اسرائيل وتقديمهما عليه للقصر أي من ذلك ابتداء الكتب ومنه نشا لا من شيء اخر أي قضينا عليهم وبيننا انه من قتل نفسها واحدة من النفوس بغير نفس أي بغير قتل نفس يوجب الاقتراض او فساد في الارض أي فساد يوجب اهدار دمها وهو عطف على ما اضيف اليه غير على معنى نفي كلا الامرين معا كما في قوله من صلى بغير وضوء او تيمم بطلت صلاته لا نفي احدهما كما في قوله من صلى بغير وضوء او ثوب بطلت صلاته ومذار الاستعمالين اعتبار ورود النفي على ما يستفاد من الكلمة او من الترديد بين الامرين المتباعدة عن التخيير والاباحة واعتبار العكس ومناط الاعتبارين اختلاف حال ما اضيف اليه غير من الامرين بحسب اشتراط نقیص الحكم بتحقق احدهما واحتراطه بتحققهما معا ففي الاول يرد النفي على الترديد الواقع بين الامرين قبل ورود فيفيدهما معا وفي الثاني يرد الترديد على النفي فيفيدهما نفي احدهما حتما اذ ليس قبل ورود النفي تردید حتى يتصور عكسه وتوضيحه ان كل حكم شرط بتحقق احد شيئاً مثلاً فنقیصه مشروط باتفاقهما معا وكل حكم شرط بتحققهما معا فنقیصه مشروط باتفاقهما صرورة النقیص كل شيء مشروط بنقیص شرطه ولا ريب في النقیص الایجاب الجزئي كما في الحكم الاول هو السلب الكلي ونقیص الایجاب الكلي كما في الحكم الثاني هو رفعه المستلزم للسلب الجزئي فثبت اشتراط نقیص الاول باتفاقهما معا واحتراط نقیص الثاني باتفاقهما احدهما ولما كان الحكم في قوله من صلى بوضوء او تيمم صحت صلاته مشروطا بتحقق احدهما

مهما كان نقينا في قوله من صلى بغير وضوء او